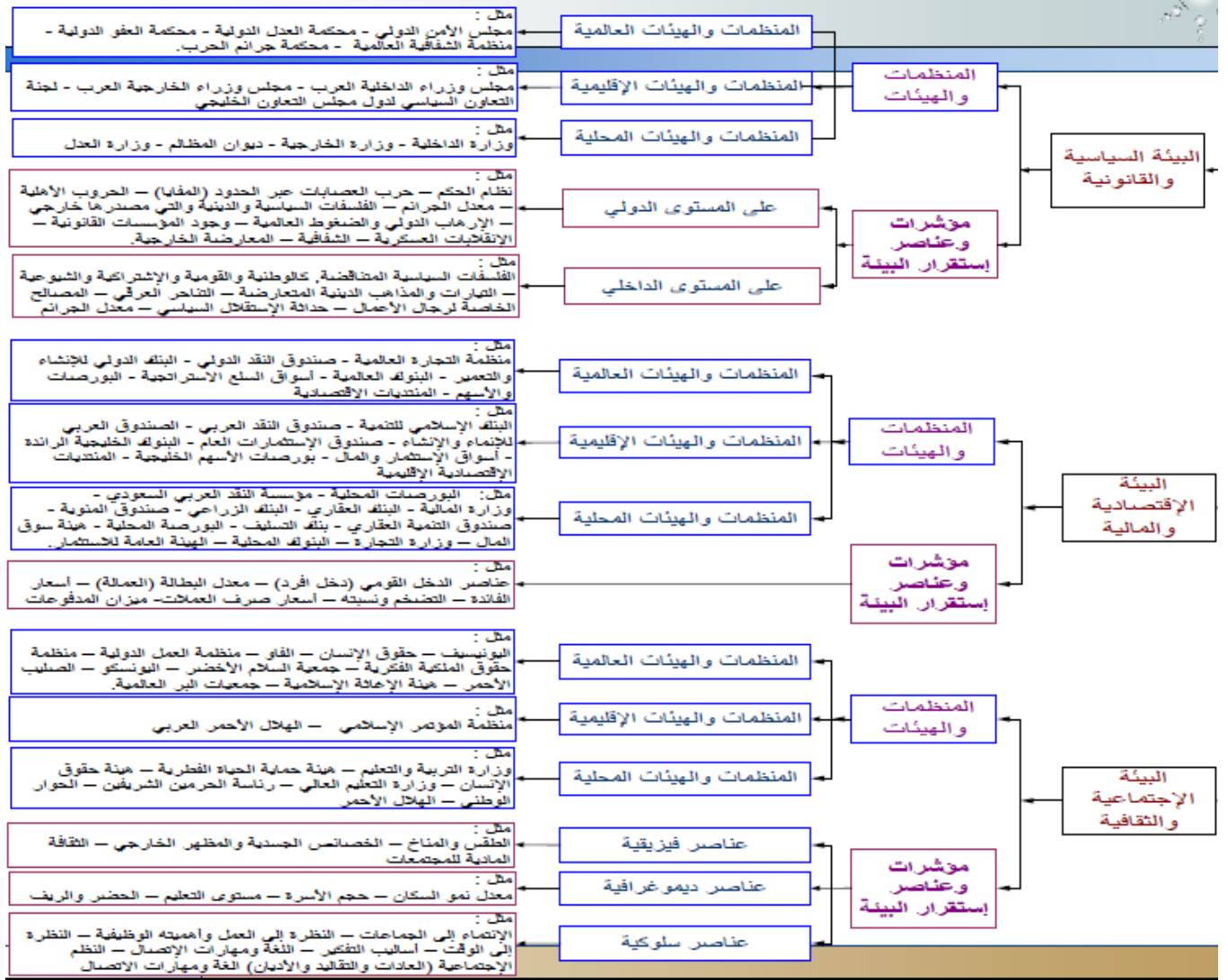


الفصل السادس البيئة السياسية والقانونية

الأبعاد البيئية للأعمال الدولية



البيئة والمخاطر السياسية

- الشركة المحلية تعمل في منظومة قطرية، لكنها عندما تعبر عملياتها الحدود تدخل بيئة مختلفة سياسياً واجتماعياً وقانونياً واقتصادياً وعليها ان تتعامل مع كل بيئة بحسب طبيعتها وخصائصها

أهم اللاعبين في البيئة السياسية هم: حكومة البلد المضيف بنفوذها في سن القوانين والإجراءات، ثم اجهزتها الادارية التي لها سلطة التنظيم وتنفيذ القوانين وتحصيل الضرائب، ثم الجماعات ذات المصالح والفئات المهنية التي تؤثر على البيئة السياسية

أهم عناصر البيئة السياسية المؤثرة على المنشأة:

- ١- النظام الاقتصادي والقانوني
- ٢- حده الشعور الوطني
- ٣- مدى تدخل الدولة وتحكمها
- ٤- الاستقرار السياسي

النظام الاقتصادي والقانوني:

- يعبر النظام الاقتصادي في الدولة عن فلسفتها الاقتصادية،
- هل تتبع نظام الاقتصاد الحر حيث يخضع السوق لقوى العرض والطلب؟
- أم تتبع الدولة نظام التخطيط المركزي (الاشتراكية) الذي فيه تسيطر الدولة على وسائل الإنتاج وتقرر ماذا ينتج وكيف يوزع؟
- ويقابل كل نظام اقتصادي نظام قانوني ففي نظام الاقتصاد الحر، يحمي القانون الملكية الخاصة وحرية التعاقد، بينما لا يعترف بذلك نظام التخطيط المركزي،
- هذان النظامان يمثلان طرفي نقيض، وليس هناك نظام صرف، وتتفاوت الأنظمة في مقدار الحرية الاقتصادية التي تمنحها، كذلك تتفاوت النظم القانونية في مدى الحماية التي تقدمها للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

حدة الشعور الوطني:

- الشعور الوطني يتعلق بالإخلاص والانتماء للوطن،
- ووضع المصالح الوطنية فوق أي اعتبار عالمي، وتتبع من هذا الشعور، ضغوط على الشركات الأجنبية،
- وكلما زاد ذلك الشعور حدة وتعمقاً كلما زادت وتعمقت مشاكل الشركات الأجنبية في الأقطار التي تعمل فيها
- (قاومت حكومة بريطانيا مثلاً محاولات شركات السيارات الأمريكية شراء شركات سيارات بريطانية، وكيف اضطر مكتب الاستثمار الكويتي في لندن أن يبيع نصف حصته في شركة بريتيش بترليوم بناء على أوامر الحكومة البريطانية، وحالياً تقاوم اليابان محاولات الولايات المتحدة فتح أسواق العديد من السلع والخدمات اليابانية، مما بدأ يولد شعوراً عدائياً عند الشعب الياباني ضد الأمريكيين)

مدى تدخل الدولة وتحكمها:

- تتدخل الدولة المضيفة بالمصادرة والتأميم،
- المصادرة تعني أخذ الملكية مع التعويض أو بدونه،
- أما التأميم فيعني قصر النشاط المعين على المواطنين، مما يعني إجبار الأجانب على بيع أصولهم ربما بالخسارة أو حتى مصادرتها،
- تتدخل الدولة أيضاً بتحديد الأسعار وتنظيم الاستيراد والتصدير ورقابة النقد والضرائب ومنح التراخيص،
- وتختلف الدول في مدى تدخلها، وحجم تأثير ذلك على الشركات الأجنبية،
- كذلك قد تتدخل الدولة الأم بمنع التصدير، أو تطلب من شركات بلدها الحصول على إذن مسبق قبل الاستثمار في الخارج، تدخل الدولة في الاقتصاد يحدث حتى في النظام الرأسمالي.

الاستقرار السياسي:

- يقود الاستقرار السياسي مع السياسات الاقتصادية الملائمة إلى ازدهار النشاط الاقتصادي،
- ونلك هي نوعية البيئة التي تفضلها الشركات الأجنبية، مع الاستقرار السياسي يصبح التخطيط سهلاً، وتنفيذ الخطط ميسوراً،
- إلا إذا كانت الحكومة عدائية نحو الشركات الأجنبية أو نحو الشركة المعينة، فلا تفضل الشركة ذلك حتى وإن كانت الحكومة مستقرة،
- هنالك مقاييس عديدة للاستقرار السياسي من بينها مؤشرات التماسك الاجتماعي أو عدمه كالأضطرابات المدنية والنشاطات الإرهابية وكذلك المؤشرات الاقتصادية المختلفة.

المخاطر السياسية والاقتصادية:

تعارض المصالح بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة :

- أثار الحوادث السياسية في البلد المضيف ، او اثار التغيير في العلاقات السياسية الخارجية لذلك البلد ،

وتقسم المخاطر السياسية الى نوعين :

- ١- مخاطر عامه تتعرض لها جميع الشركات الأجنبية بدون فرز
- ٢- مخاطر خاصه تواجه شركه اجنبيه معينه او صناعه معينه او مشروعاً بعينه

وحتى النوع الثاني نفسه تم تقسيمه الى نوعين :

- أ- مخاطر تؤثر على الملكية ، وقد تستدعي التنازل عن كل او جزء منها
- ب- مخاطر تؤثر على العمليات ، وبالتالي على التدفق النقدي ومعدل العائد
- اغلب المخاطر هي من النوع الثاني (ب)

تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية والدولة المضيفة :

- ١- تعارض المصالح في المجال الاقتصادي: تنصب الأهداف الاقتصادية للحكومات عموماً في أشياء مثل: النمو الاقتصادي المتواصل، التوظيف الكامل للموارد البشرية والرأسمالية، استقرار الأسعار، التوازن الداخلي والخارجي، وتوزيع عادل للدخل، وتقيد السياسات المتبعة لتحقيق ذلك نشاط الشركات المحلية والأجنبية، لأن عمليات الشركات الأجنبية قد تكون متعارضة مع عمل هذه السياسات:
- أ- السياسة النقدية

ب - السياسة المالية

ت - السياسات الحمائية وسياسات التنمية الاقتصادية

ولإيضاح ذلك، دعونا نناقش بعض هذه السياسات، وكيف يمكن أن تحبطها عمليات الشركات الدولية :

السياسة النقدية: تسعى الدولة المضيفة للتحكم في سعر عملتها، وعرض النقود داخل القطر، لكن ذلك ليس من الضروري أن يتفق مع أهداف الشركة الأجنبية،

اليابان مثلاً كانت تمنع مواطنيها من استخدام مدخراتهم لشراء سندات أجنبية، بينما يسهل لعب الشركات الاستثمارية الأجنبية لتلك المدخرات، وبينما تعمل حكومة الصين لإبقاء سعر عملتها (اليوان) ثابتاً حتى لا تتخفف الصادرات وتزيد البطالة والواردات،

تشعر الشركات الأجنبية العاملة هناك أن قيمة اليوان أقل مما يجب، وأن أرباحها من العمل في الصين أقل من قيمتها الافتراضية عند تحويلها بالدولار

السياسة المالية: هي المتعلقة بالإيرادات والإنفاق الحكومي،

الضرائب مصدر أساسي لإيرادات كثير من الدول التي تريدها لإنجاز مشروعاتها المحلية،

فالدول دائماً تبحث عن ممولين تفرض عليهم ضرائب،

والشركات الأجنبية تبدو هدفاً سهلاً مقارنة بالشركات الوطنية، من الجانب الآخر، تبحث الشركات الأجنبية عن وسائل لتخفيف العبء الضريبي.

السياسات الحمائية وسياسات التنمية الاقتصادية: - وضع حواجز جمركية او غير جمركية اما الواردات

- فرض استخدام المواد المحلية

- فرض استخدام العمالة المحلية

- فرض اتخاذ شريكا محلياً

في الوقت الذي قد تشعر الشركة ان المواد المحلية غير ملائمة ، او ان العمالة المحلية ، غير مؤهلة او انها لا تريد شريكاً يطلع على اسرارها ، تجد الشركات الأجنبية ان عليها ان تتعامل مع هذه الأوضاع بتغيير استراتيجياتها .

تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية: هناك مجالات أخرى غير اقتصادية، أو هي اقتصادية لكن بطريقة غير مباشرة، قد تتعارض فيها أهداف الشركة الأجنبية مع الأهداف الحكومية السياسية، بمعنى أن ما تقوم به الشركة وهي تسعى وراء أهدافها الاقتصادية، قد يحبط أو يمنع تحقيق المصالح المشروعة للدولة حتى وإن لم يكن هناك خلاف في المجال الاقتصادي، فيما يلي أهم تلك الاتهامات الموجهة نحو الشركات الدولية

*** فيما يلي أهم تلك الاتهامات الموجهة نحو الشركات الدولية :**

١- استعمار اقتصادي

٢- الأمن القومي والسياسة الخارجية

٣- تشويه الإرث الثقافي والديني

٤- اتهامات أخرى .

استعمار اقتصادي:

في البلدان المستعمرة سابقاً، هناك عدم ثقة وشك في نوايا تلك الشركات الدولية التي ينظر إليها كنوع من الاستعمار لكن بشكل جديد، (اقتصادي بدلاً من عسكري)، ويربط البعض بين الشركات الأجنبية وسياسات البلد الأم، وتولد عدم الثقة هذا من التجارب التاريخية التي كانت فيها التجارة والشركات تأتي من وراء مدافع المحتل الأجنبي وينعكس ذلك في سياسات معادية لهذه الشركات

الأمن القومي والسياسة الخارجية:

قد ترى الدولة المضيئة أن تحكم الشركات الأجنبية في قطاعات استراتيجية معينة مضر بالاقتصاد الوطني، ولذا قد تمنعها من دخول تلك القطاعات أو تتحكم في أعمالها بأن تفرض عليها أسعاراً أو توزيعاً معيناً أو تمنعها من التصدير، كذلك أحياناً نجد أن الشركات ملزمة باتباع سياسة خارجية لا تتفق مع أهدافها كمقاطعة بلد معين.

تشويه الإرث الثقافي والديني:

كثيراً ما تتهم الشركات الأجنبية باستيراد مثل وقيم مخالفة لقيم البلد المضيف من ذلك زيادة النزعة الاستهلاكية لدى الشعوب وتركيز الاهتمام بالماديات وبناء صورة جذابة لمستهلكي أنواع من السلع، وتسعى الشركات الأجنبية أحياناً لتحسين سلوك مبعوض ومحرم في البلد المضيف، و الشركات الدولية متهمة بإفساد الأذواق والترويج لعادات استهلاكية لا تتفق إن لم تضر، ابتداء من إدمان الكوكاكولا والتدخين إلى الأغذية المحفوظة المضرة واللبس إلى آخره، بل إن الشركات لا تتورع عندما يمنع استهلاك سلع معينة في بلدانها الأصلية، أو يحدد لأسباب صحية أو بيئية أن تروجها خارج بلدانها .

اتهامات أخرى:

هناك مجالات أخرى عديدة تشعر فيها الدول المضيئة أن هناك مساوئ تأتي مع الشركات الأجنبية تدفع الدول إلى تقييد عمل الشركات الأجنبية، مثلاً تهمة استخدام تقنية غير ملائمة لموارد البلد كاستخدام أساليب إنتاج تقلل من استخدام البشر في بلد فيها عمالة مكثفة، مما يعمق مشكلة البطالة، أو بيع التقنية بسعر احتكاري عال في شكل الإتاوات العالية التي تفرضها على من ترخص لهم باستخدام تقنية مملوكة للشركة، كذلك هناك إتهام بالتهرب من دفع الضرائب

الإجراءات الحكومية المتعارضة مع عمليات الشركات الأجنبية.

١- إجراءات محايدة: وهي إجراءات لا تفرق بين الشركات الأجنبية والمحلية، وإنما المقصود بها جميع الشركات، ولكنها غالباً تؤثر على الشركات الأجنبية أكثر مما تؤثر على الشركات المحلية، ومنها ما يلي:

- أن يحتل مواطنو الدولة المضيئة وظائف عليا، ومقاعد في مجالس إدارة الشركات.
- إجبار الشركات العاملة في التصدير أن تباع في السوق المحلي بسعر محدد يدعم الاستهلاك المحلي .
- تحديد نسبة دنيا للمحتوي المحلي في كل منتج على الشركات الالتزام به .

٢. **إجراءات مناصرة:** تهدف مثل هذه الإجراءات إلى إعطاء الشركات المحلية ميزة فوق الشركات الأجنبية الأصل تماماً مثلما تفعل الحواجز الجمركية، من ذلك:

* السماح فقط بالاستثمار الأجنبي، إذا كان هناك شركاء محليون، وأحياناً بنسبة تفوق ٥٠%، كانت الهند وكذلك الصين تصران على ذلك حتى عهد قريب.

* فرض رسوم أو ضرائب عالية على الشركات الأجنبية العاملة في البلد.

* عدم السماح للشركات الأجنبية بالاقتراض من البنوك المحلية.

٣. **الحرمان من الأصول المملوكة:** قد يكون ذلك حرماناً كاملاً أو قد يكون جزئياً، أو قد يتضمن مجرد الحرمان من استخدام الأصول لفترة وجيزة أو طويلة، الشيء الذي سيضعف الشركة على أي حال، الحرمان الكامل يعني المصادرة التي قد تشمل شركة معينة أو صناعة بأكملها، والمصادرة على أي حال، ليست حرماناً بالضرورة إذا صاحبها تعويض، فالمصادرة حق من حقوق السيادة تجيزه القوانين والدساتير، بما فيها القانون الدولي لكل حكومة على شريطة أن يتلقى من تتم مصادرة ممتلكاتهم تعويضاً كافياً. المصادرة قد تحدث مع التعويض أو بدونه، وهناك من يفرقون بينها وبين الاستيلاء الذي يكون دائماً بدون تعويض Expropriation vs. Confiscation أما التأميم فهو يهدف إلى قصر نشاط اقتصادي معين على المواطنين فقط، مما يعني إجبار الشركة الأجنبية على البيع بأي سعر أو تعريضها للمصادرة.

إجراءات يتخذها البلد موطن الشركة الأجنبية :

قد تفرض الدولة موطن الشركة الخارجية، قواعد لسلوك شركاتها في الخارج، أو قوانين متصلة بسياستها الخارجية أو الداخلية، على الشركات من ذلك البلد مراعاتها، وهي بذلك تحد من حرية قرارها، نذكر هنا منع الشركات العربية الحكومية العاملة في الخارج من التعامل أو المساهمة في شركات الخمور، أو الشركات التي تدير محال القمار، أو الشركات التي تتعامل مع العدو الإسرائيلي، لا يقتصر هذا النوع من التحكم على الدول الإسلامية والعربية، فهناك القانون الأمريكي المطبق على الشركات الأمريكية، والذي يحظر التعامل مع كوبا، أو يحدد التعامل مع الصين في سلع معينة، بالإضافة إلى ذلك، قد تنس الدولة قوانين محلية تمنع شركاتها في الخارج من الإتيان بأي فعل من شأنه أن يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي داخل تلك الدولة.

• من جانب الدولة المتقدمة ، هناك ثلاثة ما خذ على الشركات الأجنبية :

١- **اثرها على العمالة والصناعة :** حيث تقوم الشركات في سعيها لتقليل التكاليف بقفل مصانعها في الدول المتقدمة وانشاء مصانع بديلها في الدول الصاعدة

٢- **اثر الشركات الأجنبية على البيئة :** حيث تتهم الشركات الأجنبية بانها تهرب من الدول المتقدمة لتنشئ مصانعها في دول لا تهتم بالبيئة ولا تحارب التلوث وتترك الشركات حرة .

٣- **المنظمات غير الحكومية والراي العام :** هذه المؤسسات نشطه بدأت ترى في العولمة شرا مستطيروا ، تهاجم هذه الجماعات المؤسسات الدولية كمنظمه التجارة الدولية والبنك الدولي وتقاطع اجتماعاتها .

مخاطر مصدرها دولة ثالثة :

تتمثل المصادر الخارجية للمخاطر السياسية في فلسفات سياسية أو دينية مصدرها دولة ثالثة (تصدير الثورات) أو الأحلاف الدولية والضغط العالمية من الدول الأخرى، أو حرب عصابات في دولة مجاورة أو الإرهاب العالمي، قد تحتضن دولة ثالثة فلسفة ترى في التعامل التجاري مع الغرب تعامل غير مرغوب، وتسعى إلى التأثير على جيرانها بتلك الأفكار، مما يؤثر على المناخ الاستثماري في الدولة الجارة المضيفة، أو إذا كانت الدول المجاورة للدولة المضيفة للاستثمار غير مستقرة وبها حروب عرقية أو حروب عصابات، فقد تنتقل المعارك إلى الدول المضيفة عندما تتعقب فرقة محاربة أخرى لجأت إلى الدولة المضيفة، مما يهدد سلامة الممتلكات والعمليات في الدولة الأخيرة، كذلك العضوية في حلف دولي قد تجر الدولة المضيفة إلى اتخاذ إجراءات مثل مقاطعة منتجات بلد أو شركة (م. ج)، مسايرة لأعضاء الحلف أو قد تدفعها لذلك ضغوط دولية، إلخ، على هذا يتسع مجال تحليل المخاطر ليشمل، لا مجرد عناصر الوضع السياسي في الدولة المضيفة، بل الأوضاع السياسية في الدول المجاورة

إدارة و تقسيم المخاطرة السياسية:

- ١- حادثة حرق مطعم كنتاكي في الهند.
 - ٢- اتفاقية Enron الأمريكية للطاقة بالهند.
 - ٣- الاتفاق الذي تم بين شركة ايكونت إحدى الشركات المؤسسة البترول الكويتية و شركة او كميكال الأمريكية
- إدارة المخاطر :** تعني القدرة على التنبؤ بوقوعها و التهيؤ لذلك لكن كيف يمكن التنبؤ بأن الدولة المضيفة ستتخذ إجراءات نت شأنها أن تميز ضد الشركة أو تحرمها من أموالها
- أساليب التقييم:** أسلوب مزدوج للتنبؤ (كلي - جزئي)

استراتيجيات درء المخاطر:

هناك عدة استراتيجيات تطبقها الشركات للتعامل مع المخاطر السياسية، نتضح فيما يلي:

التفاوض المسبق: على الشركة الأجنبية توقع المصاعب والوصول إلى تفاهم مع البلد المضيف قبل الدخول في الاستثمار حول التغيرات التي يمكن أن تحدث وما سيحدث للشركة حينها، مثل هذا التفاوض قد يؤدي إلى اتفاقية تبرم بين الطرفين لتحديد الحقوق والواجبات على كل جانب

التأمين ضد المخاطر: تقوم الشركة بالتأمين ضد المخاطر ومن ثم تقوم شركات التأمين بتقديم تعويض للشركة المتأثرة في حالات الحروب والاضطرابات والمصادرة التي تمنع الشركة من العمل أو تحد من نشاطها ملحقة بها خسائر وأضراراً.

التكيف: قد تتغير النظرة الحكومية كما تتغير أسبقيات الحكومة وتتبدل الأوضاع التي تواجهها الشركة بأوضاع جديدة غير التي كانت سارية عند اتخاذ القرار، والدخول في استثمارات داخل البلد، في هذه الحالة، بمقدور الشركة أن تصر على تفسير الاتفاقية كما تراها (إن كانت هناك اتفاقية) وتتمسك بالنص أو أن تحاول الشركة التكيف مع الوضع الجديد

التخطيط للطوارئ: بعد أن تبدأ الشركة في العمل، فقد تجد طوارئ أخرى، ولذا ينبغي على الشركة أن تكون لديها خطة تحدد ما ستفعله إذا ما حدثت اضطرابات في البلد الذي تعمل فيه، ويفرض ذلك على الشركة أن تعرف مواطن ضعفها وإجراءاتها العادية، وتطرح أسئلة على نفسها مثل: كيف تحمي الشركة ممتلكاتها ومنشأتها عند حدوث اضطرابات؟ هل الإجراءات الحالية مناسبة؟ أي المديرين سيكون في خطر؟ يتطلب ذلك استقراء الأوضاع، ومعرفة ما سيحدث قبل وقوعه، وعلى كل شركة أن تكون لها مصادرها الخاصة عن الأوضاع في كل بلد كالسفارات والغرف التجارية والجماعات الأجنبية والتجمعات المهنية .

البيئة القانونية :

الجوانب القانونية الخاصة بالأعمال الدولية:

- اللجوء إلى المحاكم: بعض المجتمعات تفضل اللجوء للمحاكم للفصل في النزاعات، بينما في مجتمعات أخرى يفضل المتنازعون المصالحة
- الترجمة: بما أن التعامل يتم بين جنسيات ولغات مختلفة، تكتسب الترجمة أهمية إضافية عند صياغة الاتفاقية، ويجب حينها التفكير في كيف سيفسرهما القاضي أو المحكم إذا اضطرت الطرفان للجوء إليهما

قانون من نطبق: ليست هناك محاكم دولية محايدة تنظر في النزاعات التي أحد طرفيها مستثمر أجنبي أو شركة، وليست هناك هيئة دولية ترخص الشركات، فهل للشركة وطن أو جنسية واحدة؟ أم هل لها أكثر من جنسية؟ طبقاً لوجهة النظر الأمريكية الترخيص للشركة ، أي شركة، بالعمل هو عمل من أعمال السيادة، وجنسية الشركة من جنسية الدولة المرخصة لها، من الجانب الآخر، ترى بعض الفلسفات القانونية في بلاد أخرى أن قيام الشركة هو اتفاق بين أفراد وليس عملاً من أعمال السيادة، ولذا ليس من الضروري أن تكون جنسية الشركة هي جنسية الدولة المرخصة لها بالعمل .

النظم القانونية التي تخضع لها الشركات:

تخضع الشركة الأجنبية بدرجات متفاوتة إلى ثلاث مجموعات من القوانين:

- قوانين البلد الأم، والذي هو بلد ومقر الشركة الأصلي الذي يتحكم في خروجها ويؤثر على نشاطها بقدر ما يستطيع
- قوانين البلد المضيف، وهي أكثر القوانين تأثيراً على عمليات ومنشآت الشركة في ذلك البلد
- القانون الدولي الذي يمكن أن تلجأ إليه عند الحاجة

الأدبيات و مجموعة المواثيق في القانون الدولي ذات الاثر على البيئة الدولية:

- ١- الاتفاقيات الثنائية.
- ٢- الاتفاقيات الدولية.
- ٣- حل النزاعات.